

تكرر مقتضى القول فله احوال الاولى ان يكون القول خاصا به كان قال
يجب على صوم عاشورا في كل سنة وافطر فيه سنة بعد القول او قبله
فان عرف المتأخر منها فهو ناسخ للمقدم قول اذ كان او فعلا وان جهل
فأقول اصحها الوقت الى قيام الدليل لاستوارهما في احتمال تقدم كل
منهما على الآخر وقيل يرجح القول لانه اقوى دلالة من الفعل لوضعه
لها والفعل انما يدل بقرينة وقيل يرجح الفعل لانه اقوى في البيان
بدليل انه يتبين به القول ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على
تأسيها به في الفعل لعدم تناول القول لنا الثانية ان يكون القول
خاصا بنا كان قال يجب عليكم صوم عاشورا وافطر فيه سنة بعد
القول او قبله فلا تعارض في حقه صلى الله عليه وسلم بين القول
والفعل لعدم تناول القول له واما في حقنا فان لم يتم دليل على
التأسي به في الفعل للمقدم فلا تعارض بالنسبة اليه لان حكم
الفعل لم يتعلق بنا وان دل دليل على وجوب التأسي فان عرف
المتأخر منها فهو ناسخ للمقدم قول اذ كان او فعلا وان جهل ففيه
الاقوال السابقة لكن الاصح هنا العمل بالقول والفرق بين المسلمين
حيث اختلف الصحاح فيهما انما متعبه ون فيما يتعلق بنا بالعلم
بحكمه للعمل به بخلاف ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم اذ لا يفرق
الترجيح فيه الثالثة ان يكون القول عاما متناولا لنا وله
صلى الله عليه وسلم فان عرف المتأخر منها فهو ناسخ قول اذ كان
او فعلا في حقه وفي حقنا ان دل دليل على التأسي به في الفعل والا
فلا تعارض في حقنا وان جهل فالاقوال اصحها في حقه الوقت وفي

حقنا تقدم القول وعما سبق النظم اوضح من قول جميع الجوامع فتقدم
الفعل والقول له وللامة كما مر ثم محبا قلنا ان يكون تناولا للقول
له نصا فيه كان قال يجب على وعليكم كذا فان لم يكن نصا بل كان
ظاهرا كان قال يجب على كل واحد كذا وقلنا ان الخطاب يدخل في
عموم خطابه فالفعل مخصوص للمقول العام في حقه تقدم عليه او
تاخر او جهل ولا نسخ حينئذ لان التخصص هو من منه تنبيه =
تعارض القولين يأتي في التعادل والترجيح واما الفعلان فخير
في المختصر والمنهاج بانهما لا يتعارضان لانه يجوز ان يكون الفعل
في وقت واجبا وفي غيره بخلافه لان الافعال لا عموم لها قال
الزركشي لكن حكمي جماعة قول لا يحصلون التعارض وطلب الترجيح
من خارج كما اتفق في صلاة الخوف ولهذا مرجع الشافعي منها ما هو
اقرب لهيئة الصلاة ورجح غيره الاخير وقال الشيخ ولي الدين
ليس الترجيح هنا بمعنى الغا والآخر فان جميع الهيئات الواردة
في ذلك يجوز العمل بها والترجيح انما هو في الافضلية وليس
الكلام فيه **ص الكلام في الاخبار** ،

اللفظ ذو التركيب امامه هل وليس موضوعا وقوم ابطالوا
وجوده ايضا ومنهم الامام والساج او مستعمل وهو الكلام
وحده قول مفيد يقصد لانه وضعه المعتمد
حقيقة اطلق في النسائي ثالثها فيه وفي النسائي
وهو محل نظر الاصولي فان افاد طلب التحصيل
لكلف عن ماهية او فعل ذي نهى والروى في الادب في حقه

حقنا